إنطلاق تركيب الطاقة المتجددة في محطات المحروقات

رعي وزير الطاقة والمياه ارتيور نظريان ضمن فعاليات منتدى بيروت السادس للطاقة، حلقة خاصة تحت عنوان «دور المصارف في تمويل مشروعات الطاقة في لبنان». وضمن المنتدى أطلقت امس جوائز «الوعي حول الطاقة» ضمن «منتدى بيروت للطاقة»، دعا خلالها وزير الإعلام رمزي جريج إلى «وضع خطة إنمائية شاملة تتناول مختلف نواحي الحياة الإجتماعية وتهدف إلى حماية المواطن والحفاظ على البيئة بشكل خاص مع تفاقم « أزمة النفايات التي تحولت الى أزمة سياسية وبيئية وإجتماعية».

خلال التوقيع على الاتفاقية بين ممثلي «أي.بي.تي» ومصرف فرنسبنك وشركة «إندفكو» وكالات

صدى البلد

تم توقيع مذكرة بين كل من شركة «أي.بي.تي» ممثلة برئيسها طوني عيسى، وبين مصرف فرنسبنك ممثلا بمديره العام نديم القصار ورئيس مجلس إدارة شركة «إندفكو» نعمة أفرام، والتي تقضي بإنطلاق عملية تركيب تكنولوجيات الطاقة المتجددة في معظم محطات المحروقات.

وأشار نظريان الى أن «ما تقومون به اليوم، هو مبادرات وليس مناورات كما يقوم بها الكثيرون لان المبادرات تنطوي على عناصر التنمية الايجابية»، مشجعا على «هذا التعاون المثمر الذي يشجع القطاع الخاص للدخول الى الانتاج اللامركزي في تكنولوجيات الطاقة المتجددة»، ومنوها بـ «هذا الاجتماع الذي إعتبره من أفضل أنواع الحراك».من جهته أشار عيسى الى أن «توقيع هذه المذكرة يهدف الى تحويل شبكة محطات الشركة الى محطات مستدامة خضراء وصديقة للبيئة، ورسم مسار تنفيذي بهذه المبادئ». مؤكدا أن «هذا المشروع يحوز على إحتضان وزارة الطاقة والمياه وعلى مباركتها في تقديمها كل الدعم والتشجيع للمشاريع والبرامج».

بدوره لفت أفرام الى «أهمية هذه المبادرة التي تشير الى الطاقة الايجابية بعيدا عن أجواء النفايات، وأن موقف شركتنا واضح في هذا الاطار»، معتبرا أن «تقنيات الطاقة المتجددة هي من القرارات الذكية التي يجب تبنيها».

وعرض قصار «المشاريع النموذجية الخضراء والصديقة للبيئة التي قام فرنسبنك بتمويلها وتأمين الحوافز المشجعة لها والتي طالت كافة القطاعات الاقتصادية».

بدوره عرض مدير عام شركة «فينيكس» ربيع الاسطة عبر شريط مصور تكنولوجيا سبل تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة وبالتعاون مع «أي. تي. تي» و«فرنسبنك» والجهات المعنية برعاية وزارة الطاقة والمياه».

جوائز الوعي حول الطاقة

وقال جريج خلال إطلاق جوائز «الوعي حول الطاقة ان التغير المناخي أصبح واقعا محسوسا، وأصبحت معه ضرورة التوفير في إستهلاك الطاقة التقليدية وإستبدالها بأخرى نظيفة حاجة ملحة مع ازدياد الطلب على الطاقة ووجوب تخفيف آثارها على البيئة».

رعى عملية الاطلاق الى الوزير جريج ومدير مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان لوكا رندا، مساعد الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان إدغار شهاب، رئيس مركز «أي بي تي» للطاقة طوني عيسى، وعدد من الهيئات والجمعيات المدنية والبيئية والإقتصادية.

وقال جريج: «الموارد الطبيعية التي اختزنتها الأرض عبر ملايين السنين توشك على النفاد بسبب الاسراف في استعمالها منذ بداية العصر الصناعي حتى اليوم، في حين أن الآثار التي يخلفها هذا الاستعمال المتمادي تنعكس في حالات كثيرة بصورة سلبية على صحة الانسان وعلى سلامة البيئة. من هنا، تكتسب أهمية كبيرة المبادرة التي يقدم بها مركز «اي.بي.تي» للطاقة بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي بعقد هذا المؤتمر من أجل اطلاق مشروع منح جوائز الوعي حول الطاقة».

واقع الطاقة المتجددة

وتحدث عن «واقع الطاقة المتجددة في لبنان وربطه بواقع قطاع الطاقة عموما وسياسات الدولة في هذا المجال». وقال: «التزمت الحكومات المتعاقبة إعتماد الطاقة المتجددة لإنتاج 12% من حاجات لبنان الاجمالية في حدود العام 2020. ان لهذا الالتزام أهمية وطنية كبرى لما له من انعكاسات على كل المجالات الانمائية والاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف يفترض إعداد التشريعات اللازمة لتنمية استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتحفيز الاستثمار، وتشجيع البحث العلمي وتطوير الصناعة الوطنية في هذا المجال، ووضع الخطط والبرامج المتوسطة والطويلة الأمد وآليات تنفيذها ومتابعتها. ولأنه يقتضي أيضا إشراك مختلف القطاعات المهنية والاقتصادية في وضع هذه الخطط وتطويرها، فإننا ندعو إلى إنشاء هيئة وطنية للطاقة المتجددة، يشارك فيها المجلس الوطني للبحوث العلمية وكليات الهندسة في الجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة ونقابتا المهندسين وجمعية الصناعيين والوزارات المختصة تكون مهمتها: وضع استراتيجية وطنية للطاقة المتجددة، ووضع البرامج والخطط لاستخدام الطاقة المتجددة في كل قطاع، واعتماد تشريعات خاصة بها، وكذلك انشاء صندوق دعم مستقل لمشاريع الطاقة المتجددة تناط به إدارة مساهمة الدولة والمساعدات العربية والاجنبية، واطلاق برامج بحثية في اشراف «المجلس الوطني للبحوث العلمية» في مجالات الطاقة المتجددة». وأكد جريج على ان «تطوير استخدام الطاقة المتجددة يساهم في إيجاد نحو 8000 فرصة عمل جديدة في هذا القطاع، ويؤهل لبنان لتصدير التكنولوجيا والخبرات إلى دول المنطقة بكلفة أقل بكثير من الدعم المقدم للكهرباء الذي أصبح أكبر عبء على الاقتصاد الوطني.

من جهة اخرى، شدد رندا على ان «المشروع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز «أي بي تي» للطاقة يهدفان إلى تعزيز مفهوم الاستهلاك المستدام لمصادر الطاقة ورفع مستوى الوعي في شان المسائل ذات الصلة بموضوع الطاقة المستدامة».

من جهته أكد شهاب أن «المشروع سيمنح جوائز الوعي حول الطاقة إلى المؤسسات والمنظمات في القطاعين العام والخاص بما في ذلك الشركات والمجتمع المدني والقطاع الأكاديمي